شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري
(تأصيل المعنى – بحث في الأسباب و الآثار)

أ. محمد زعلاني

جامعة باتنة - الجزائر–

الملخص

الهدف من هذا المقال هو توضيح بشكل أعمق،قدر الإمكان ، لمفهوم الاقتصاد الموازي الذي ظل و لا يزال مفهوما شاملا في اعتقادنا، بعرض التسميات المتعددة لـــه بدايـــة ثـــم محاولة توحيد مفهومه انطلاقا من مضمون تعريف المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة .

لكن حتى مع انفتاح وتحرير الاقتصاد في كثيرا من البلدان، تبقى صورة"غير الرسمي" ماثلة أمامنا بسبب تعدد أشكال اللامساواة التي نلحظها على مستوى النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى بروز سياق اقتصادي و اجتماعي جديد ليس من السهل تعريفه هو الأخر خاصـــة في البلدان النامية.وهذا ما يقودنا إلى التذكير بدور الدولة في مرحلة الانتقال إلـــى اقتصـــاد السوق ، حيث هي (الدولة) المؤسسة الوحيدة القادرة على الوصول بمشروع الانتقال إلـــى غايته،مع توخي حذر الانحرافات الممكنة لنظام السوق.

Résumé

Le but de cet article est d'éclaircir le concept d'économie informelle qui demeure a notre Sens un concept trop global pour donner une cohérence analytique au thème que nous désirons traiter.

Avec la libération de l'économie, celle-ci nous renvoie une image de l'informel encore plus Difficile a décrypter. La diversité des formes de l'illégalité que nous rencontrons au niveau deL'activité économique interroge plus d'un, et montre que nous sommes en face d'un nouveau contexte économique et social qu'il n'est pas facile de définir.

Ceci nous amène a évoquer le rôle de l'état dans la phase de transition a l'économie de Marché ou il est la seule institution capable de faire aboutir le projet (dérives possible du Système de marché).

مقدمة:

بعد الاطلاع على جانب هام عما كتب ونشر من طرف الباحثين الاقتصاديين أو مما جاء في الدراسات الجامعية أو من الرسمية حول ظاهرة الاقتصاد الموازي التـــي شـــغلت بـــال الحكومات والدارسين المهنيين في المؤسسات الدولاتية بانتشارها في كـــل البلـــدان بـــدون استثناء، لكن بدرجات متفاوتة، حيث اتساعها في البلدان النامية وانحســـارها فـــي البلـــدان

المتقدمة لأسباب تتعلق بطبيعة وبنية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كلتا المجموعتين. ولا لقاء المزيد من الضوء على هذه الظاهرة المعقدة أثرت أن أقدم مساهمة من خلال هذا المقال الذي يهدف إلى تحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي وأبعادها المختلفة في العالم والجزائر، و التعرف على أسبابها و منهجيات قياسها وكذا الوقوف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الموازي والحد من خطورة أثارها، خاصة الآثار المتعلقة بعدم إدماجها في نظام الحسابات الوطنية و الإجماليات الاقتصادية الأساسية من نوع: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، مدخرات القطاع العائلي.من هنا يمكن طرح إشكالية هذا المقال من خلال السؤال المركب التالي: هل ظاهرة الاقتصاد الموازي تعني بلدان معينة دون غيرها؟ وهل أثارها على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي خطيرة فعلا إلى درجة استحالة إزالتها؟ وهل هنالك سياسات معينة يجب اعتمادها لعلاج الظاهرة رغم بعض ايجابياتها ولو إلى حين؟ ذلك ما سيحاول التحليل الذي سيرد في المتن و الخاتمة الإجابة عنها.

أولا- إطار ومعنى ظاهرة الاقتصاد الموازي

من بين الاقتصاديين السباقين لجلب الانتباه –من الناحية الاقتصادية الصرفة – إلى ظاهرة الاقتصاد الموازي هو وكان ذلك في سنة 1977 عندما نشرP. Gutmann بحثه عن الاقتصاد السفلي والذي نبه فيه صراحة إلى خطورة [1] المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج الوطني، وأكد من خلاله أن هذه المعاملات ليست بهذا القدر الذي يمكن معه إهمالها.

وبتطور هذه الظاهرة و انتشارها في كل البلدان كما أسلفنا، كان لابد من الاهتمام بها وتعميق النقاش بشأنها جديا نظرا لتعقدها و تداخل التعابير المستعملة في تحديد معناها، علما أن هذه التعابيرلا تستهدف نفس الموضوع ولا هي نفسها في كل البلدان، بدليل ما تؤكده التسميات المتعددة للظاهرة المعنية التي أحصاها مقال الاقتصاد و الإحصاء[2] في حدود 30 تسمية انطلاقا من مقاربات اقتصادية مختلفة: انجلوسكسونية، فرنسية، إيطالية، أسبانية، أمريكيو – لاتينية، تقترب فيما بينها بتأكيدها على و جود أنشطة اقتصادية و غير اقتصادية تحقق دخولا ولا تخضع للضريبة [3] كما لا تسجل ضمن الحسابات القومية، ولكنها تسير بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي المهيكل إداريا. ولكي لاتبقى ظاهرة الاقتصاد

الموازي تتمتع فقط بوفرة في الأدبيات غالبا ما تكون سوسيولوجية أو صحافية غير خاضعة للقياس الإحصائي ولا إلى الملاحظة الدقيقة، قامت الهيئات و المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،الاتحاد الأوروبي،المكتب الدولي للعمل) بتحديد نشاطات الاقتصاد الموازي بـ: [4]

– النشاطات المنتجة غير المصرح بها A

–النشاطات غير القانونية المنتجة للسلع و الخدمات (الإنتاج السري للكحول، و المخدرات و التهريب) B

و يستخدم الباحثون المهتمون بدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي مصطلحات عديدة و تسميات مختلفة في التعبير عن المعاملات أو الأنشطة التي تتم في هذا القطاع من الاقتصاد و التي من بينها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد غير المنظم الاقتصاد غير الملاحظ أو غير المرئي، الاقتصاد الثانوي، اقتصاد الظل، الاقتصاد المقابل، الاقتصاد السري، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المهيكل.....

1– تطور معنى الظاهرة من خلال النظام الجديد للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة

لقد عرف المجال"غير الرسمي" للاقتصاد الموازي في السنوات الأخيرة إبداعات كبيرة على مستوى المنهج والمفهوم، فعلى المستوى المنهجي تعددت تقنيات التقييم و التحليل أكثر فأكثر. كما توفرت أدبيات ليست بالهينة على مستوى المفهوم، من خلال النظام الجديد للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1993 الذي استعمل تعبير الاقتصاد غير الملاحظ الذي جاء ليوسع من مفهوم الاقتصاد غير الرسمي. و استنادا لهذا النظام الجديد، فالتجارب في ميدان جمع ومعالجة المعلومات حول الاقتصاد غير الملاحظ تبين أن قياس هذا القطاع ليس أكثر تعقيدا من العمليات الإحصائية الأخرى. ولهذا يؤكد أغلب المختصين و المهتمين بالاقتصاد غير الملاحظ أن هذا الأخير لا يجب أن يعالج كمشكلة خاصة، وإنما تطبيق اعتيادي للإحصاء و بالذات في اقتصاديات الانتقال.

وأمام هذا التعدد في التسميات، نرى من الأهمية توحيد و تنسيق التعاريف بتبني المواصفات النمطية على المستوى الدولي– و تكييفها إذا كان ضروريا– و هذا من شأنه أن يسمح بعقد مقارنات دولية بأكثر سهولة وفقا لمضمون تعريف نظام المحاسبة الوطنية للأمم

المتحدة 1993 الذي أدخل مفهوم الاقتصاد غير الملاحظ بهدف توحيد المصطلح . وعلى اثر ذلك استعملت ثلاثة تعابير لتحديد مختلف فئات الاقتصاد غير الملاحظ وهي:

-الاقتصاد غير القانوني Economie illégale:

و يتمثل في النشاطات غير الشرعية الممنوعة بقوة القانون (ولقد أشرنا إليها سابقا) أوالنشاطات الشرعية الممارسة من طرف أشخاص غير مصرحين.

-الاقتصاد السفلي Economie souterraine

و يتعلق الأمر بالنشاطات القانونية التي يكون فيها جزء من الإنتاج أو كله مخفيا لأسباب مختلفة. ومن أمثلة الإخفاء أو الكتمان يذكر نظام المحاسبة الوطنية أربعة أمثلة[5] :

التهرب الضريبي على الدخل، الرسم على القيمة المضافة أو بعض الرسوم الأخرى بسبب التصريح الجزئي بالإنتاج والدخل و التستر على التصريح بالشغل و العمالة.

Les cotisations

الغش في المساهمات الاجتماعية خرق و تجاوز ضوابط العمل المنصوص عليها قانونا (الأجر الأدنى، عدد ساعات العمل، تجهيزات الأمن) الإحصاءات.

عدم الالتزام بتطبيق بعض الإجراءات الإدارية كالإجابة عن تسأل Questionnaires

كما يفرق نظام المحاسبة الوطنية في هذه الفئة من الاقتصاد غير الملاحظ بين مكونين أساسيين : الاقتصاد السفلي و ذلك لأسباب اقتصادية (التهرب الضريبي، التصريح الجزئي برقم الأعمال و الشغل) و الاقتصاد السفلي لأسباب إحصائية (غياب الوحدات المؤسسية للسجلات الإحصائية، عدم التسجيل، وعدم الإجابة)

– القطاع غير الرسمي Informel:

يعني القطاع غير الرسمي الوحدات الإنتاجية المتصفة بضعف مستوى التنظيم ووسائل إنتاج بدائية وغياب تقسيم بين العمل ورأس المال ووسائل عمل قائمة بالأساس على العمالة الموسمية أو على الروابط العائلية أو الشخصية أو الاجتماعية. هذه الوحدات تنتمي إلى القطاع العائلي و لا تستطيع أن تشترك مع وحدات أخرى ، وبعبارة أخرى القطاع غيرالرسمي يتضمن مؤسسات بحسابات خاصة و مؤسسات للمستخدمين غير الرسمين.

2- التعريف الشامل للاقتصاد الموازي

في الحقيقة لا يوجد إي اتفاق نهائي بين الاقتصاديين على تعريف محدد أو وحيد لما هو المقصود بالاقتصاد الموازي وذلك بالرغم من أهمية الاهتداء إلى ضرورة وضع تعريف

للمقصود بهذه الظاهرة بسبب الاختلاف بين شخص و آخر كل حسب مفهومه و نظرته للأنشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد. لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال إعفاء الباحث –أيا كان– من تقديم المتداول من التعاريف بخصوص الاقتصاد الموازي. وعليه يمكن القول إن الاقتصاد الموازي هو" مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج القومي إ ما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة ، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل ، بحكم طبيعتها، تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد"[6].

و يستشف من هذا التعريف الشامل أن أنشطة الاقتصاد الموازي تشمل :

-الدخل المحقق بطرق شرعية ولكن لا يتم الإعلان عنها للإدارات الضريبية.

-الدخول المحققة من الأنشطة الإجرامية المتعارف عليها مثل: إنتاج المخدرات والمتاجرة بها، وأنشطة تهريب السلع،القمار، الدعارة، و السرقات وغيرها.

-الغش و نقص بالتصريح مثل: المؤسسة التي تنجز بعض الإعمال بدون فاتورة، المحامي الذي يتناسى تصريح قسما من أتعابه أو خدماته لدى المصالح الضريبية، المنظفة غير المصرح بها لدى الغير.

-ظهور أسواق جديدة و من ثمة أسعار جديدة بسبب وجود سلسلة من الازدواجية في سوق السلع والخدمات، و في سوق عوامل الإنتاج، و سوق النقد، و سوق العمل

-كما يشمل الاقتصاد الموازي كافة المعاملات و المبادلات العينية التي تتم دون استعمال النقود [7]

ثانيا- أسباب ظهور و نمو الاقتصاد الموازي

هنالك مجموعة من العوامل: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية ،لإدارية المتداخلة التي تؤثر في ظهور و نمو وكذا انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها أوالنامية. وتمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة على نمو الظاهرة، علما أن الأسباب، الاقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد لأخر، وتكون اشد اختلافا بين البلدان المتقدمة و النامية. ومن بين هذه الأسباب[8]:

1– ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم الملحقة بها: كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب و إلى التوسع في تعددها كلما كان ذلك دافعا

مشجعا للأشخاص و أصحاب المؤسسات للانتقال و التوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي ، تجنبا لهذا العبئ المتزايد الذي قد يقلل من دخولهم و أرباحهم .

2- الإفراط في التدخل الحكومي في ألنشاط الاقتصادي: يعتبر التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية في أي اقتصاد حافزا مهما لا يمكن تجاهله في التأثير على اتساع مجال الاقتصاد الموازي. حيث يكون في الغالب درجة تدخل الدولة عن طريق فرض النظم الإدارية التي تصبح مع مرور الوقت قواعد و قوانين لتسيير الاقتصاد، خاصة في البلدان النامية التي يهيمن فيها القطاع العمومي على كافة مناحي الحياة الاقتصادية. و بزيادة هذه القيود و الضغوط الإدارية يزداد تحايل الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين على هذه القيود المفروضة من طرف الدولة. ويظهر الاقتصاد الموازي لكثير من الأسواق الرسمية الهامة المكونة لأي اقتصاد: كسوق العمل، سوق السلع و الخدمات، أسواق المال والنقد، سوق العملة الصعبة ...

3- اختلال هيكل الإنتاج المحلي وندرة العرض إذا كانت إحدى خاصيات البلدان المتقدمة هي أنها دولا مدفوعة بالعرض، بمعنى أنها لا تشكو من ندرة السلع لكونها تتوفر على القاعدة الإنتاجية المتطورة، فإن العكس هو الذي يحدث في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة تصيب بنية الاقتصاد ذاته والتي يترتب عنها عجز مستمر في عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، أي أنها دولا مدفوعة بالطلب. و في وضعية كهذه من الطبيعي الا تلبي الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات على المستوى المحلي، فيتحتم للجوء إلى الاستيراد من الخارج مع ما يحمله من تضخم الذي يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع الأسعار بالنسبة لأغلبية المواطنين (الطبقات الوسطى و محدودة الدخل خاصة) وهذا مايدفعهم في النهاية باتجاه إنتاج هذه السلع في نطاق الاقتصاد الموازي لمواجهة الطلب المتزايد عليها محليا.

4- عجز الميزانية العامة للدولة: يمثل الاختلال بين الإيرادات العامة و النفقات العامة لأي دولة،عجز الميزانية.والمقصود بالعجز هنا هو زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلا احد الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الموازي وفقا للميكانيزم التالي: لتغطية هذا العجز، عادة ما تلجا الحكومات (الدول) إلى إحدى الطريقتين التقليديتين المعروفتين في أي سياسة اقتصادية، تتمثل الأولى في فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات

القائمة للضرائب، في حين تتجه الثانية إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم. ويترتب عن هذين الإجرائيين زيادة العبئ الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية و الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تقليص في دخول دافعي الضرائب أفرادا و مؤسسات، الامر الذي يدفعهم إلى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي .

5- تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية: تكمن مسؤولية المؤسسات المصغرة والفردية وحتى العائلية في نمو الاقتصاد الموازي بنسبة لايستهان بها، في تفضيل تعاملاتها باستخدام النقود السائلة بدلا عن البنوك و النظم الائتمانية الأخرى، وبهذا يسهل التهرب الضريبي الذي يعكس واحدا من أوجه الاقتصاد الموازي، ناهيك عن التبادل فيما بينها عن طريق المقايضة والهدايا والمساعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية التي تربط بين الأفراد.

ثالثا- تقدير وقياس حجم الاقتصاد الموازي

ككل الظواهر الاقتصادية المعقدة والمتشابكة التي يصعب تفسيرها أو تقديرها بعوامل أو مؤشرات محددة، كذلك الاقتصاد الموازي يصعب هو الأخر قياسه وتحديد نسبته بدقة في أي بلد مقارنة بحجم الاقتصاد الرسمي أو المهيكل للبلد المعني. والمقصود هنا تحديد قيمة الدخول المتولدة من الأنشطة الموازية بشكل عام والأنشطة غير المشروعة بشكل خاص، نظرا لصعوبة تسجيل بعض الدخول الناتجة عن الاقتصاد الموازي في الحسابات الوطنية، وعدم الوقوف أو الاتفاق على تعريف محدد و واضح للاقتصاد الموازي ذاته كما جاء في المحور السابق. لكن ليس ثمة ما يمنع من تقديم محاولة لتقدير حجم و مكانة الاقتصاد الموازي وفق الطرق و المقاربات المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد الموازي فيمايلي:[9]

1-قياس الاقتصاد الموازي عن طريق الفرق بين الدخل والانفاق: إذا ما تبين ان الانفاق القومي اكبر من الدخل القومي، فإنه يمكن تقدير حجم الاقتصاد الموازي باعتباره يمثل هذا الفرق. والطريقة المعتمدة في قياس الدخل القومي هي مجموع دخول عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في النشاط الإنتاجي لمدة سنة. كما يقاس على انه يمثل مجموع الإنفاق القومي(إي الإنفاق الاستهلاكي "العائلي والحكومي" والإنفاق الاستثماري، وصافي الإنفاق

الخارجي). فإذا ما تبين ان الإنفاق القومي لايتساوى مع الدخل القومي، فإن الفرق الذي يظهر بينهما لابد أن يمثل تقديرا للدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية.

2- مؤشرا احصاءات سوق العمل: و يعتمد على حساب الفرق بين عدد السكان الذين يفترض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية بناءا على الإحصائيات السكانية، وعدد العمال المسجلين رسميا باعتبارهم قوة العمل الفعلية في الدولة.

3- أسلوب المراجعات الضريبية: ويخص عينة ممن يقع عليهم عبئ الضريبة(دافعوها) الذين تقدموا بتصريحات ضريبية تتعمد الخطأ لدى الإدارة الضريبية. ويعتمد أسلوب المرجعات الضريبية على المجهودات التي تبذلها الإدارات الضريبية في الكشف والتدقيق والمراجعة من اجل الكشف عن الدخول التي لايتم الإفصاح عنها، وبالتالي اكتشاف نسبة التهرب الضريبي.

4- المؤشر النقدي[10]: وهو من أكثر المؤشرات التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الموازي رغم ما أثاره من جدل وتعرضا للانتقادات، حيث يركز على فرضية أساسية فحواها أن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي تستخدم النقود السائلة عوضا عن الشيكات والدوائر البنكية لكي لا يعثر على أي اثر مسجل لها. و انطلاقا من هذه المعاينة يمكن قياس وقع المبادلات الموازية في الاقتصاد بدراسة حركة وطبيعة التداول النقدي عن طريق[11] :

- فائض الأوراق النقدية بالنسبة لاحتياجات التداول في الاقتصاد الرسمي- وهذه تخدم فقط التداول الموازي – بمعنى أخر عقد مقارنة بين الاحتياجات من النقود الضرورية من طرف تداول الإنتاج بقيمته الحقيقية و المبلغ الحقيقي للنقود المتداولة، مما يسمح بتقييم الفائض من النقد المتداول . ومنه أيضا محاولة قياس "رقم أعمال" الاقتصاد الموازي.

-معلمتي الكتلة النقدية : كتلة الأوراق في التداول، كتلة الودائع تحت الطلب. أو ما يمكن تسميته بمعدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. وبناء على المنهجيات والطرق المختلفة أعلاه المعتمدة في قياس حجم مع إبراز مكانة الاقتصاد الموازي، جاءت نتائج تقديرات هذا القياس في مجموعة من الدول- على سبيل المثال – تتباين فيها المستويات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي حسب ما يتضح من الجدول الموالى:

جدول رقم (1) : تقديرات حجم الاقتصاد الموازي كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي في مجموعة من الدول (77–79)

البيان	الدولة	(%) النسبة المئوية لحجم الاقتصاد الموازي
1	استراليا	%11-9
2	النمسا	%7-6
3	بلجيكا	%15-13
4	كندا	%20-18
5	الدنمارك	%12-10
6	فنلندا	%6,5-5,5
7	فرنسا	%8-7
8	المانيا	%7,5-5,5
9	الهند	%48-45
10	ايرلندا	%6-5,5
11	ايطاليا	%20-18
12	اليابان	%3,5-2,5
13	النرويج	%7,5-5,5
14	اسبانيا	%5,5-4,8
15	السويد	%13-12
16	سويسرا	%4,5-3,5
17	و.م.الأمريكية	%22-20
18	بريطانيا	%7,5-5,5
19	روسيا	%10-8

Source : tanzi vito/the underground economy / finance and D E V, décembre 1983.P 13، في صفوت عبد السلام عوض الله ،الاقتصاد السري – دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه – دار النهضة العربية ، القاهرة 2002 ص 45

ان نسبة الاقتصاد الموازي إلى الناتج الداخلي الإجمالي قد مست فعلا كل بلدان المجموعة قيد الدراسة، لكن بدرجات متفاوتة، حيث كانت منخفضة في الدول الصناعية المتقدمة ومرتفعة في الدول المتخلفة نسبيا (الهند) مما يدل على أن هناك ارتباط وثيق بين التقدم الاقتصادي للدولة وبين نسبة حجم الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا التعليق ليس مطلقا إذ يلاحظ في الجدول دولا أخرى متقدمة صناعيا (و.م.ا، كندا، بلجيكا، إيطاليا) ارتفعت فيها نسبة الاقتصاد الموازي، لكن المؤكد هو أن هذا الاستنتاج يعد منسجما مع ما ذكر من أسباب و بخاصة ما جاء في مضمون السبب الثالث منها تحديدا.

رابعا-مقاربات الحسابات الاقتصادية الجزائرية لتقييم الاقتصاد غير الملاحظ (E N O)

بعد الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد غير الملاحظ الذي أسهبنا في توضيحه فيما سبق، يمكن القول أن التجربة الجزائرية في ميدان قياس الاقتصاد غير الملاحظ حديثة نسبيا(1989) إلا أنها جديرة بالاهتمام خاصة عندما أخذت بعين الاعتبار مسالة إدراج جزء هام من النشاطات التابعة للاقتصاد غير الملاحظ في نظام الحسابات الاقتصادية الوطنية، حسب التحليلات الرسمية للظاهرة، مع مراعاة خصوصيات النظام الإنتاجي الوطني والمصادر الإحصائية المتوفرة الى غاية 2006، بصرف النظر عن تحيينها ذلك ان المقال يتجه في الاصل الى تعميق المعنى والبحث في الاسباب والاثار كما جاء في العنوان.

1- خصائص النظام الإنتاجي الوطني (S P N)

من غير المجدي في هذا المقال الخوض في الإطار العام للنظام الإنتاجي الوطني باعتباره نابض الحسابات الوطنية، وإنما فقط بالاستخلاص منه بعض الخلاصات المهمة لدراسة الاقتصاد غير الملاحظ، والتي تتمثل في خاصتين أساسيتين: **نمو القطاع الثالث والقطاع الخاص** بشكل مثير للانتباه، حسب تأكيدات توزيع القيمة المضافة عبر قطاع النشاط والقطاع القانوني وكذا تطور عدد مؤسساتهما.

أ- نمو القطاع الثالث: إذا ما تجاوزنا التطورات المتناقضة في قطاعي الفلاحة والمحروقات بسبب خضوع الأول لعشوائية المناخ و تبعية الثاني بشدة لسعر النفط في السوق العالمية، فإننا سنجد أن قطاع الخدمات ساهم في تكوين القيمة سنة 1985 . 37,5 % المضافة الإجمالية بنسبة عالية، حيث أنجز تقريبا47 %سنة 2000 بعدما كانت في حدود وبذلك يكون قطاع الخدمات قد احتل الصف الأول و هذا خارج المحروقات حسب معطيات الجدولين التاليين:

جدول رقم(2): تطور هيكل القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (%)

القطاع	1985	1989	1992	1995	1997	200	2001
الفلاحة	,510	15,9	15,3	12,5	11	10,1	11,8
المحروقات	28,6	22,9	29,9	32,2	37,9	47,2	41,4
الصناعة	16,1	15,0	15,2	12,4	10,1	8,6	9,0
أشغال البناء السكن	18,0	16,9	13,4	13,6	12,5	9,8	10,3
Services marchands	26,8	29,3	26,3	29,3	28,6	24,3	27,5
المجموع الوطني	100	100	100	100	100	100	100

Source : office national des statistiques, in Hamid zidouni, évolution et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie, approche de la comptabilité nationale, l'économie informelle et la fiscalité objet d'une communication au '' séminaire sur ''a Alger le 09 avril 2003

جدول رقم(3) : تطور هيكل القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خارج المحروقات (%)

القطاع	1985	1989	1992	1995	1997	2000	2001
الفلاحة	14,7	20,7	21,8	18,5	17,6	19,1	20,2
الصناعة	22,5	19,4	21,6	18,2	16,2	16,3	15,4
أشغال البناء السكن	25,2	21,9	19,1	20,0	20,1	18,5	17,6
Service marchands	37,6	38,0	37,5	43,2	46,1	46,0	46,9
المجموع خارج المحروقات	100	100	100	100	100	100	100

Source : office national des statistiques, in Hamid zidouni, op cit

ب- نمو القطاع الخاص: مما لا شك فيه أن القطاع الخاص أضحى يحتل مكانة هامة في النظام الإنتاجي الوطني بالموازاة مع انسحاب القطاع العمومي تدريجيا من ريادة مجمل النشاطات الاقتصادية التي كان يهيمن عليها خاصة بعد عملية إعادة هيكلة المؤسسات و حل عدد كبير من المؤسسات العمومية المحلية. وينزع نمو القطاع الخاص في قسم كبير منه نحو المؤسسات الصغيرة والمقاولات الفردية والعائلية التي لا يتجاوز عدد أجرائها العشرة، وهي نفسها التي تحقق النصيب الأكبر من القيمة المضافة حسب القطاع القانوني في النظام الإنتاجي الوطني كما يتبين من الجدولين التاليين اللذان يوضحان أنه في ظرف 15 سنة حقق القطاع الخاص المكون من المؤسسات المشار إليها أعلاه ثلاثة أرباع القيمة فقط سنة 1985.وان عدد المؤسسات 44% المضافة الإجمالية خارج المحروقات في سنتي 2001/2000 بعدما كانت المصغرة التي تحتوي على اقل من عشرة عمال بما فيها القطاع العائلي والمقاولات الفردية،- مصدر الاقتصاد غير الملاحظ -كان مرتفعا للغاية مقارنة

بعدد المؤسسات في النوعين الآخرين، و سيأتي تحليل و تبرير مصدر الاقتصاد غير الملاحظ لاحقا عند تناول حجم و مكانة هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر انطلاقا من معطيات الجدول رقم 6.

جدول رقم(4): تطور هيكل القيمة المضافة حسب القطاع القانوني في النظام الإنتاجي خارج المحروقات (%)

	1985	1989	1992	1995	1997	2000	2001
المؤسسات العمومية	52,7	39,4	37,0	31,9	27,0	22,0	22,8
المؤسسات الخاصة 10^+	3,3	3	2,0	2,2	2,0	2,7	1,8
المؤسسات الخاصة - 10	44,0	57,6	61,0	65,9	71,0	75,3	75,4
المجموع الوطني	100	100		100	100	100	100

Source : office national des statistiques in Hamid zidouni, op cit

جدول رقم(5): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2000

الفرع	عدد العمال	عدد المؤسسات	%
المؤسسات المصغرة	من 1–9	148725	,2993
المؤسسات الصغيرة	من 10–49	9100	5,70
المؤسسات المتوسطة	من 50–250	1682	5,70
المجموع		159507	100

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة2000 ، في د /عيسى مرازقه ،القطاع الخاص والتنمية– رسالة الدكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة ، 2007/2006 ص 251.

2 - المقاربات القطاعية لتقييم الاقتصاد غير الملاحظ

لمقاربة الاقتصاد غير الملاحظ، لاتوجد طرق معدة سلفا أو عالمية لقياسه، بل طبيعة النشاط هي التي تفرض نفسها باقتراح طريقة معينة. و بالفعل فالخصوصيات المرتبطة بكل فرع أو قطاع النشاط وكذا مصادر المعلومات المتاحة وانتظامها ونوعيتها ترغم المحاسبين الوطنين على النظر في الحلول الممكنة لتقدير الظاهرة، علما أن الحلول هذه ليست بالضرورة هي نفسها لمختلف فروع النشاطات. فحسب القطاع المؤسسي، يمس الاقتصاد غير الملاحظ بصفة خاصة القطاع العائلي(المؤسسات الفردية) وبدرجة اقل المؤسسات الخاصة غير المالية، في حين تكون القطاعات الإدارية العمومية والمؤسسات المالية غير

معنية عمليا من طرف الاقتصاد غير الملاحظ باستثناء الاقتصاد السفلي وهذا الأسباب إحصائية.ولهذا نجدا أن الحسابات الاقتصادية في الجزائر استعملت مقاربة المحاسبة الوطنية حصريا في القطاعات التي تخضع لنظام الحسابات الوطنية باستثناء القطاع الزراعي للسبب المذكور سابقا ومن هذه القطاعات المعنية بالاقتصاد غير الملاحظ:[12]

- المناجم والمحاجر
- البناء والأشغال العمومية عن طريق استعمال إحصائيات عدد رخص البناء
- استعمال المتاح من مواد البناء
- استعمال المواصفات التقنية للإنتاج
- البناء الذاتي غير القانوني، وهي مقاربة تخص فقط هذا النوع من البناء لاستكمال وتدعيم المقاربة أعلاه، ونظرا لصعوبة التقدير الدقيق لهذا النشاط، فعادة ما يتم اللجوء إلى قاعدة المتاح من(الإنتاج + الاستيراد) من مواد البناء
- صناعة المنتجات الغذائية: وهذه يطبعها في الغالب التغير المؤقت أوالموسمي في النشاطات لأسباب اجتماعية أودينية(شهر رمضان على سبيل المثال)
- صناعة السلع الاستهلاكية النسيجية، ويتعلق الأمر بما ينتج أوينجز من طرف النساء في البيوت من خياطة، وحياكة موجهة إلى السوق أو من طرف عمال ورشات في أقبية مساكنهم العائلية.

-التجارة: وهي أكثر القطاعات التي ينتشر فيها أشكال الاقتصاد غير الملاحظ (بيع منتجات ممنوعة، بيع منتجات مباحة لكن في وحدات غير مسموح بها، انحسار في التصريح برقم الأعمال، التهرب الضريبي) (I S P) الاستيراد (التصدير) بدون مدفوعات Redressement تقويمات

3-مصادر المعطيات المستعملة من طرف المحاسبة الوطنية الجزائرية

المصادر الأساسية للمعطيات المستعملة لتقدير الناتج الداخلي الخام، وخاصة عندا الأخذ بعين الاعتبار مختلف مكونات الاقتصاد غير الملاحظ صنفت كمايلي:

-التعداد السكاني: الذي يوفر للمحاسبة الوطنية معلومات مهمة تخص السكان، التشغيل، حظيرة السكنات. حيث تكون المعطيات المجمعة في هذا الجانب مؤشرات دقيقة لتقدير بعض متغيرات الاقتصاد غير الملاحظ.

-التحقيقات الإحصائية: وتشمل التحقيق السنوي المعمق حول الصناعات والبناء والتشييد والسكن، والتحقيق السنوي حول التجارة والخدمات والنقل، والتحقيق حول نفقات استهلاك القطاع العائلي، والتحقيق الثلاثي حول التشغيل.

-المعلومات الإدارية: وتشمل هي الأخرى معطيات وزارة الفلاحة، المحاسبة العمومية، ومعطيات إدارة الضرائب و معطيات الجمارك.

4-حجم ومكانة الاقتصاد غير الملاحظ في الجزائر

إن التحليل الدقيق للنظام الإنتاجي الوطني هو الكفيل بإبراز مكانة وحجم الاقتصاد غير الملاحظ في الجزائر من خلال التركيز على بعض قطاعات النشاط مثل الخدمات وغياب القيمة المضافة في المؤسسات الخاصة المتضمنة لعشرة أجراء فأكثر 10^{+})، بالاعتماد على المعطيات الرسمية لسنة 2000 الصادرة عن مديرية المحاسبة الوطنية بالديوان الوطني للإحصاء(O N S) حسب الجدول التالي:

جدول رقم(6): أهمية مختلف القطاعات و أنواع الاقتصاد غير الملاحظ 2001

	المؤسسات العمومية			المؤسسات الخاصة			القطاع العائلي			المجموع
	القيمة المضافة %	نوع غ.ق.م	طريقة التقييم	القيمة المضافة	نوع غ.ق.م	طريقة التقييم	القيمة المضافة	نوع غ.ق.م	طريقة التقييم	
الفلاحة والصيد	0,4	لاشئ	م – م	0,0	لاشئ	//	99,6	3,2	ت.غ.م	100
الطاقة والمياه	100	//	//	0,0	//	//	0,0		//	//
المحروقات	95,7	//	//	4,3	//	م – م	0,0	//	//	//
خدمات اشغال البناء	100	//	//	0,0	//	م – م	0,0	//	//	//
مناجم ومحاجر	93,9	//	//	5,1	//	م – م	1,1	1,2	م – م	//
ISMMEE	90,8	//	//	3,1	2	م – م	6,2	2	م – م	//
مواد البناء	72,5	//	//	9,9	2	م – م	17,6	2	م – م	//
سكن،اشغال البناء	30,9	//	//	5,7	2	م – م	63,4	1,2,3	ت.غ.م	//
كيمياء، مطاط	81,1	//	//	14,4	2	م – م	4,5	2	م – م	//
الصناعات	46,6	//	//	4,6	2	م – م	48,9	1,2,3	م – م	//
غزل ، نسيج	35,2	//	//	15,4	2	م – م	49,3	1,2,3	م – م	//
جلود	24,0	//	//	38,5	2	م – م	37,5	2	م – م	//
خشب،فلين،ورق	57,3	//	//	8,6	2	م – م	34,1	2	م – م	//
صناعات	9,0	//	//	18,5	2	م – م	72,5	2	م – م	//

مختلفة									
نقل	23,9	//	//	0,0	2	//	76,1	1,2	ت.غ.م	//
تجارة	6,1	//	//	0,0	2	//	93,9	1,2,3	ت.غ.م	//
مطاعم،مقاهي، فنادق	10,1	//	//	0,0	2	//	89,9	2,3	ت.غ.م	//
خدمات للمؤسسات	29,8	//	//	0,0	2	//	70,2	2	ت.غ.م	//
خدمات للعائلات	1,1	//	//	0,0	2	//	98,1	2,3	ت.غ.م	//
المجموع الوطني	53,1	//	//	2,8	//	م – م	44,1	//	//	//
مجموع وطني خ.المحروقات	22,2	//	//	1,70	//	م – م	76,1	//	//	//

source: O N S (comptes annuels), in Hamid zidouni, op cit

ملاحظات :

م – م : ملاحظات مباشرة 1 = نشاطات غير قانوني

ت.غ.م : تقديرات غير مباشرة 2 = اقتصاد سفلي

ق.غ.م: اقتصاد غير ملاحظ 3 = قطاع غير رسمي

ويتضح منه وفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصاء أن الاقتصاد غير الملاحظ يسود في قطاع المؤسسات المصغرة التي تعتبر جزاء من القطاع العائلي (المقاولون الفرديون) ببعض مكوناته(الاقتصاد السفلي) وفي القطاع العائلي بكل مكوناته، وكان أكثر نموا واتساعا في قطاعات التجارة والبناء والتشييد والأشغال العمومية والنسيج والصناعات والنقل، نظرا لعدم تمتعها بمحاسبة دقيقة وكاملة. في حين لم يلاحظ الاقتصاد غير الملاحظ على مستوى المؤسسات العمومية حسب نفس المصدر، وهذا طبيعي جدا كونه تابعا من حيث الملكية للدولة من جهة أخرى نقدر أن الطرق المعتمدة من خلال التقديرات غير المباشرة(التي ترتكز بشكل عام على مقاربة الطلب وتوازنات المنتجات) أخذت بعين الاعتبار وبكيفية ضمنية نشاطات المؤسسات التي تحتوي على 10 أجراء فأكثر

وأهملت على مايبدو المؤسسات التي تضم اقل من هذا العدد، وبصفة خاصة في قطاع الخدمات حيث المؤسسات المصغرة يصعب معرفتها كما ينبغي، الأمر الذي لا يسمح بالشروع في التحقيقات ذات مصداقية (الملاحظات المباشرة). وغني عن القول فقد لا يكون التعليق المقدم أعلاه تبريرا كافيا لتقدير حجم الاقتصاد غير الملاحظ وتحديد نوعه

ومصدره (قطاعات النشاطات) في الجزائر بسبب اعتماده على المعطيات الرسمية (الحكومية) الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، إلا إذا قوبل بالنتائج التي توصلت إليها هيئة دولية معنية بتتبع ورصد الآثار المترتبة عن نمو وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الملاحظ في كل بلدان العالم، ونقصد بها البنك العالمي، الذي جاء في تقريره [13]

سنة 2005 وتعد الأهم 33,4% السنوي حول مناخ الأعمال لسنة 2006 أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر بلغت في المنطقة أي في حدود 20 مليار دولار من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ 60 مليار دولار، ما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في الجزائر أضحت في شكل موازي .

أما عن أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الملاحظ في الجزائر فهي عديدة و متنوعة . منها ماهو مشترك مع الأسباب العامة الواردة في المحور الثاني من هذا المقال ومنها ماهو متضمنا في خصائص النظام الإنتاجي الوطني كنمو القطاع الثالث وتطور عدد مؤسسات القطاع الخاص، ومنها كذلك ماهو مرتبط بالانفتاح المتسرع وغير المدروس للاقتصاد الجزائري وما ترتب عنه من اثأر سلبية على الفئات غير المحظوظة في المجتمع بعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، إلى جانب ضغط الخوصصة وتسريح العمال، وعدم الاستغلال العقلاني للإمكانيات المالية التي تتوفر عليها الدولة بتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة التي يحتاجها الاقتصاد من اجل النمو و التشغيل[14]، مما أدى إلى تشجيع النشاطات الموازية والغش والتهرب الضريبي، ولجوء الكثير من المسرحين إلى الطرق غير القانونية وغير المشروعة لكسب الدخول .

خامسا-الآثار المترتبة على نمو واتساع الاقتصاد غير الملاحظ

لقد أفرزت ظاهرة نمو الاقتصاد غير الملاحظ التي انتشرت ومست كل البلدان، وبأحجام متفاوتة، جملة من الآثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كثيرها سلبي صار اليوم محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين والحكومات على السواء وقليلها إيجابي قد ينظرا إليها على أنها مسكن اجتماعي.

1- الآثار الاقتصادية السلبية : ومن أهمها:

أ- الآثار على النمو والتنمية نتيجة ضياع جزء كبير من الإيرادات العامة للدولة بفعل التهرب الضريبي وعدم تحصيل مختلف الضرائب.

ب- سوء تخصيص الموارد اقتصاديا و اجتماعيا [15] بسبب اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الملاحظ، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الاقتصاديين في النظام الاقتصادي.

ج - تعثر السياسة الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثم إعاقة أي تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود.

2 الآثار الاجتماعية السلبية ومن أهمها :

أ- الإضرار بذوي الدخول القارة(الضرائب في المصدر) وبروز أصحاب الدخول السرية الذين يطمحون في تشكيل طبقة اجتماعية تهدف إلى الوصول إلى اعلي درجات السلم الاجتماعي في المجتمع، دون جهد أو تضحية، وهذه في الغالب ظاهرة خاصة بالبلدان النامية.

ب- تشويه البنية الاجتماعية القائمة بإدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع وكابحة للتطور، كتعميق مجتمع الاستهلاك والعزوف عن الرشادة الاقتصادية في الإنفاق، والميل نحو الاستهلاك ألبذخي، و التباهي بكل ماهو فاخر وحب الظهور أمام الفئات الاجتماعية الأقل حظا في المجتمع.

ج- انتشار الفساد بكل معانيه وزيادة الجرائم الاقتصادية وغير الاقتصادية.

3- **الآثار الايجابية للاقتصاد غير الملاحظ :**على الرغم من الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد غير الملاحظ من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك اثأر ايجابية لهذا الاقتصاد وهذا عكس ما يتصوره العامة من الناس. ومنها على سبيل المثال:

أ- انه يعالج مشكلة البطالة التي تؤرق كثيرا من الحكومات و لو إلى حين، بامتصاصه جزء من السكان النشطين عبر قنواته

ب- يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية .

ج- ينتج بعض السلع و الخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخول المتدنية.

د- نظرا لتوسع حجمه ، قد يكون حافزا للاقتصاد الرسمي أن يصبح اقتصادا تنافسيا.

هـ- إمكانية المساهمة إلى جانب الاقتصاد الرسمي في رفع معدلات النمو عن طريق توظيف الأموال المتولدة من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة .

خاتمة

مثلما بدأ المقال بإقرار صعوبة تحديد معنى دقيق لظاهرة الاقتصاد الموازي يحظى بالقبول من طرف كل الباحثين ، وبتعدد أسباب ظهورها و ظروف نموها واتساعها وغياب الاتفاق على طرق ومنهجيات محددة لقياسها ، كذلك ينتهي بإقرار عدم وجود سياسات معينة وجاهزة يمكن انتهاجها للقضاء على الظاهرة بشكل نهائي أو علاجات نمطية للحد من خطورتها يمكن الاقتداء بها .لكن هذا الكلام لا يعني على الإطلاق أن تبقى ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير الملاحظ محصورة في نطاق الرصد والمعاينة فقط ، بل يجب التصدي لها و علاجها انطلاقا من معرفة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء ظهور هذا الاقتصاد والقضاء عليه ، وهو ما يمكن تحقيقه بإتباع سياسات اقتصادية واقعية و طموحة لزيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي في البلدان التي تعاني من ثقل حجم الاقتصاد الموازي .

لقد اختلف حجم الاقتصاد الموازي من بلد لأخر ، حيث كان وقعه كبيرا وثقيلا في البلدان النامية و منخفضا في البلدان المتقدمة ، وتبعا لذلك يأتي العلاج الممكن للتقليل من حدته مختلفا أيضا. ففي الأولى التي تعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية يتعين على حكوماتها تغيير البنية الاقتصادية و الاجتماعية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث كشرط مسبق قبل الانتقال إلى الاجراءت الاحترازية ، أما في الثانية فالأمر يتعلق بإعادة النظر في الأساليب المتبعة قبلا لمحاربة ظاهرة الاقتصاد الموازي ، كتكثيف عمليات المراجعة الضريبية ، و التفتيش المالي ،وتشديد عمليات الرقابة ...

أما فيما يخص الجزائر كحالة ليست فريدة ، ولكن معنية أكثر من غيرها بمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الملاحظ نظرا لاستفحالها (ثلث الثروة المنتجة سنة 2006 أضحت في شكل موازي) فيمكن اقتراح مايلي :

1-الانتقال وبالسرعة المطلوبة إلى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية مع التكفل بما سيترتب عن هذه الإصلاحات

من أثار سلبية على الشرائح الاجتماعية غير المحظوظة في المجتمع ، من طرف الدولة .

2-استغلال الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة بتوجيهها إلى ميادين الاستثمارات المنتجة لتطوير القاعدة الإنتاجية ، وتنشيط الطلب، وتوفير الشغل وزيادة النمو .

3-إصلاح أجهزة الإدارة الضريبية التي تتميز بالثقل و البيروقراطية وعدم المرونة ، بمراجعة قاعدة حساب الضريبة ، وإعادة النظر في المعدلات الحالية و تخفيضها بالنسبة لذوي الدخول الثابتة ، وحصرها في نوع واحد أو نوعين على الأكثر .

4- محاربة الغش و التهرب الضريبيين بتشديد عمليات الرقابة وإلزامية المراجعات الدورية ، و زيادة العقوبات .

5-تبسيط و تسهيل إجراءات تأسيس المقاولات المصغرة و الصغيرة وفي ذات الوقت تشديد الرقابة على أنشطتها لكي لا تتحول الى أنشطة الاقتصاد غير الملاحظ .

6-الاجتهاد أكثر في زيادة إدماج الاقتصاد غير الملاحظ في نظام الحسابات الاقتصادية الوطنية .

المراجع و الهوامش

1)Gutmann P, the sub terranean Economy – financial Analysts journal,nov , DEC 1977 PP 26-30

في د / صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري – دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه دار النهضة العربية – القاهرة – 2002 ص 4

2)jacques CAZENAVE , Economie en sou – Sol , insee – ANTIANE N° 23 Décembre 1993. P 29

3) تجدر الإشارة إلى أن الضريبة ليست هي المعيار أو المؤشر الوحيد للحكم على أن الاقتصاد يكون موازيا عندما

لا تخضع الدخول لها، فخضوع الدخل للضرائب أو عدم خضوعه لايصلح بمفرده كمقياس لتعريف الاقتصاد الموازي ، لا سيما انه في حالة تعقب هذه الدخول السرية وإخضاعها للضريبة فإنها عادة ما تختفي .

4) jacques CAZENAVE, Op cit P 30

5) Hamid Zidouni, Evaluation et Anlyse de la place de l'économie informelle en Algérie, Approche de la comptabilité nationale, objet d'une communication au '' séminaire sur L'Economie informelle. '' Alger 09 avril 2003''

6) صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سبق ذكره ص 9

7) محمد عبد الفضيل ، جيهان ذياب ، أبعاد و مكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية ، مجلة

مصر المعاصرة العدد 400 افريل 1985 ص 11 – 13

8) صفوت عبد السلام عوض الله ،مرجع سبق ذكره ص 11 – 25

9) لمزيد من التفصيل حول قياس حجم الاقتصاد الموازي ، انظر بصفة خاصة :

- صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سبق ذكره ص 28 – 44

- Ahmed Henni / Essai sur L'économie parallèle – cas de L'Algérie collection

Economie / ENAG/ Edition 1991 , notamment chapitres 5 - 6

10) ليس المقصود هنا تقديم التحليل الدقيق للمؤشر النقدي في حد ذاته رغم أهمية، بل كمدخل أساسي في قياس الاقتصاد الموازي .و تحليله يحتاج إلى دراسة مستقلة ، ليس مجالها هذا المقال .

11) Ahmed Henni ,Economie Parallèle op cit pp 79 – 83

12) Hamid Zidouni ,op cit p 11 – 13

13) حفيظ صواليلي / البيروقراطية ، العمولات و الرشاوى سرطان الاقتصاد الجزائري ، جريدة الخبر اليومي 24 سبتمبر 2006 .

14) عبد المجيد بوزيدي / التوازنات المالية : كما يراها رئيس الحكومة الأسبق احمد بن بيتور، جريدة الشروق اليومي، 14 / سبتمبر 2006.

15) بيتر كويرك ،غسيل الأموال يثير التشوش في الاقتصاد الكلي ،مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي مارس 1997 ص 9 .